مستقبل الخطة العربية للتصنيف

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له،من يضلل فلا هادى له ونشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن سيدنا محمد عبده ورسوله ، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

فقد وجدت من الضرورى أن أتقدم بهذه الدراسة إلى مهنة المكتبات فى الوطن العربى: أساتذة وطلابا وعاملين فى المكتبات، بعد صمت طويل، مع أن «الخطة العربية للتصنيف» موضوع الدراسة ، كانت فى مرحلة من المراحل من أهم القضايا المطروحة على المكتبيين فى الوطن العربى. وبلغت تلك المرحلة ذروتها فى المؤتمر الثانى للاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى الذى عقد فى بغداد فى ديسمبر من عام ١٩٧٧ .

ثم حدثت ظروف ، سوف أتناولها بعد قليل أدت إلى توقف العمل فى هذا المشروع العلمى الهام ، على الأقل على المستوى العام. وإن كان صاحب المشروع، وهو كاتب هذه الدراسة لم يغب عن الخطة ولم تغب عنه يوماً واحداً . ورغم أن ماتم من أعمال فى هذه الخطة قد قام به شخص واحد حتى الآن. إلا أننا نتحدث عنها هنا كعمل علمى يهم كل العاملين فى حقل المكتبات فى الوطن العربى[1].

---

(١) قد يبدو الحديث عن الخطة العربية للتصنيف وكأنه حكاية لتجربة شخصية، وهذا يسبب حرجاً للكاتب. ومما يخفف من هذا الحرج أمران:

أ ـ أن خطط التصنيف العامة كلها بدأت بجهود أفراد، فالتصنيف العشري لديوي، وتصنيف بليس الببليوجرافى، وتصنيف كتر الواسع، وتصنيف براون الموضوعي، وتصنيف الكولون لرانجاناثان، بدأت كلها أعمالا فردية ومازالت تحمل أسماء أصحابها حتى الآن رغم أن الكثيرين قد ساهموا فيها فيما بعد. وحتى التصنيف العشرى العالمى وتصنيف مكتبة الكونجرس ـ وهما خطتان تعدهما الآن مؤسستان كبيرتان ـ حتى هذين بدآ أيضا بمبادرات وجهود فردية. ولقد كان صاحب الخطة العربية للتصنيف محقا فى إنكار الذات اذ سماها الخطة العربية ولم ينسبها إلى نفسه، بل لقد رفض فى مؤتمر بغداد أن يشار إلى اسمه عند صدور التوصيات بالاشادة إلى ماتم من جهود فى الخطة العربية (انظر التوصيات).

ب ـ ان الخطة مشروع علمى قومى بارز ونحن نتناولها هنا بهذه المثابة حتى وإن كانت الجهود التى تمت قد قام بها حتى الآن فرد واحد.

أما لماذا نقدم هذا التقرير إلى المهنة فى هذا الوقت بالذات . فلذلك أسباب:

أولاً: كان الأمل بعد مؤتمر بغداد (١٩٧٧) أن ينتقل العمل فى مشروع الخطة العربية للتصنيف إلى فرق عمل، فلما تعثر هذا العمل الجماعى كان من الضرروى أن يعاود صاحب الخطة عمله حتى يأذن الله للعمل الجماعى أن يعود. وكان من الضرورى شرح ذلك لإخوانى فى المهنة.

ثانيا: لم يقتصر الأمر على توقف العمل فى سبيل إنجاز الخطة العربية للتصنيف كما كان مقرراً فى مؤتمر بغداد ، بل اتجه العمل الجماعى وجهة أخرى مخالفة تماما لما اتفق عليه فى بغداد. وهذا أيضا أمر يحتاج إلى تفصيل.

ثالثا: أن العمل فى الخطة قد بدأ منذ ربع قرن وقد ظهر منذ هذه البداية جيل كامل من المكتبيين العرب قد لا يعرفون شيئا عن هذه الخطة خاصة وأن الجهود قد توقفت منذ مدة ليست قصيرة.

ومن حق هذا الجيل أن يعرف تفاصيل ما أنجز فى هذه الخطة وتفاصيل مادار بشأنها، خاصة وأنه قد كان من توصيات مؤتمر بغداد أن تدرس موضوعات هذه الخطة للطلاب فى أقسام ومعاهد المكتبات فى الوطن العربى . ولكن التوصية شىء، وما تم شىء آخر . ولذلك فلا مفر من أن يكتب صاحبها دراسة عنها يقرؤها هذا الجيل الجديد (١).

رابعا: لقد نسى أو كاد ينسى موضوع الخطة. وكأنها كانت ومضة ضوء ثم أطفئت مع أن صاحبها لم يغب عنها يوما واحدا. وظل ينتظر ويترقب. ومرت ظروف وحدثت أمور، وظلت الخطة تنتقل سنة بعد أخرى ضمن مشروعات صاحبها. حتى شاء الله سبحانه وتعالى أن يعاود التحرك بعد أن يئس من أى تحرك جماعى.

وقد كان من شأن ذلك أن مصير أو مستقبل الخطة قد أصبح محل تساؤل

---

(١) لاتغنى هذه الدراسة عن الرجوع الى الوثائق الأصلية للخطة العربية للتصنيف وهى مذكورة ضمن هذه الملاحظات والمراجع، والهدف من الدراسة مذكور فى بدايتها. كما أن كل دراسة تتضمن عددا لابأس به من المراجع لمن يريد المزيد من الدراسة.

أو شك. ولذلك فإننى أكتب هذه الدراسة إلى الإخوة الذين عاصروا هذا العمل واشتركوا فى مناقشته ، وباركوه ، وتمنوا اكتماله . أكتب هذا لهم كى أذكرهم جميعا به وأبين لهم مستقبل هذه الخطة وكيف يمكن أن تتحقق.

خامسا: حدثت فى الفترة الأخيرة ظروف إيجابية قد تجعل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تعاود النظر فى المشروعات العلمية الحقة التى تخدم الثقافة الإسلامية والعربية الأصيلة. فمما لاشك فيه أن الظروف التى مرت بها المنظمة خلال السنوات العشر الماضية كانت السبب الرئيسى وراء ما حدث من توقف، ووراء اختلاف الوجهة. وأنا أغتنم هذه الظروف لأذكر المسئولين فى المنظمة بمسئوليتهم الأدبية تجاه هذه المشروعات كمؤسسة وجدت لرعاية المشروعات التى تهدف لخدمة الثقافة العربية.

لكل الأسباب السابقة ، أتقدم بهذه الدراسة . وسوف يلحظ القارىء الكريم أننى مضطر إلى تناول الموضوع بشكل متكامل حتى يعرف من لم يعرف من أبناء الجيل الجديد ، ويتذكر من نسى من أبناء الجيل الذى عاصر هذه الخطة وحتى يكون هذا البحث بداية جديدة لعمل نشط.

جذور الخطة العربية للتصنيف

كانت البداية من أكثر من خمسة وعشرين عاما وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٦٣. والمكان دار الكتب المصرية ، حيث كنت أعمل بقسم الببليوجرافيا والإرشاد الفنى قبل أن أنتقل إلى الجامعة بفترة قصيرة. كان العمل الرئيسى لهذا القسم هو إعداد «النشرة المصرية للمطبوعات» التى كانت تصدرها دار الكتب. وهى بمثابة الببليوجرافية الوطنية الجارية لمصر. وكان يعمل فى إعداد النشرة عددمن خريجى قسم المكتبات بكلية الآداب[1].

فى تلك الفترة كانت النشرة تمر بمرحلة تقنين من حيث الفهرسة والتصنيف

(١) تغير عنوان النشرة المصرية للمطبوعات فأصبحت بعنوان نشرة الايداع الشهرية.

خاصة، وكثيرا ما كنا ندخل فى مناقشات طويلة فى قضايا الفهرسة والتصنيف وكان التصنيف بصفة خاصة يثير مشكلات كثيرة تضيق بها صدورنا ولا نجد لها حلا، حيث لم يسبق دراسة هذه القضايا بصورة موسعة، فقد كانت علوم المكتبات فى مصر تمر بمرحلة الولادة والمهد.

كان التصنيف يسير وفق موجز التصنيف العشرى[1] الذى ترجمه معدلا كل من الدكتور محمود الشنيطى والدكتور أحمد كابش. وهى النسخة المبدئية التى تم إعدادها سنة ١٩٦٠ بناء على توصية من حلقة بيروت (١٩٥٩)، ولست هنا فى مقام الحديث المفصل عن هذه النسخة من حيث مزاياها وعيوبها. فلهذا مكانه، ولكنى أتحدث فقط عن البداية، والعمل بهذه النسخة كان جزءا أساسيا من هذه البداية.

وأثناء التصنيف كنا نحس أن هناك كتبا كثيرة لا تجد لها مكانا مناسبا فى الخطة، إما بسبب موضوعها الذى لم يعالج بكفاية، أو بسبب نقص التفاصيل. أو بسبب عيوب فى بنية الخطة نفسها. وهذه أمور يحسها كل من مارس أو لايزال يمارس التصنيف العلمى وفق خطة ديوى.

وقد صادف هذه الظروف العملية محاولاتى كباحث مبتدىء يتحسس طريقه، ويسعى إلى البحث عن موضوع لدراسة الماچستير . وقد وقر فى نفسى أن أبحث فى إنشاء خطة عربية للتصنيف تحل جميع المشكلات التى كنا نعانيها ولا نجد لها حلاً. وقد كانت هذه الفكرة مغرقة فى الطموح، ورغم المحاذير والصعاب فقد عزمت وتوكلت على الله وقررت أن أخوض التجربة إيمانا منى بأن خدمة بلادنا تحتاج إلى العمل والصبر والكفاح، وأن حل المشكلات التى تعانى منها المكتبات العربية لايأتى باختيار موضوعات سهلة تتم بسرعة، وأن القضية ليست قضية درجة علمية بقدر ما هى حل مشكلة كبيرة تقف عائقا أمام نهضة المكتبات العربية. لقد كان أمام جيلنا من الباحثين فى علوم المكتبات قضية الركائز الفنية التى تمثل الدعامة الرئيسية للعمل فى المكتبات. وكان من الضرورى أن يندب باحثون منا أنفسهم لبحث هذه القضية. حتى وإن اختار آخرون مشاكل جانبية بعيدة عن صلب القضية.

---

(١) ديوي، ملفيل. موجز التصنيف العشري الجداول/ وضع اسسه ملفيل ديوي وترجمه معدلاً للمكتبات العربية محمود الشنيطي وأحمد كابش ـ ط ـ القاهرة دار المعرفة ، ١٩٦

مراحل العمل

المرحلة الأولى

أولا: الدراسة المقارنة لأنظمة التصنيف ونظرياته

إن التصدى لإنشاء الخطة العربية للتصنيف يستوجب فى البداية دراسة حقل التصنيف كله بما فيه من أنظمة ونظريات ومدارس فكرية، وذلك حتى نتعرف مواطىء أقدامنا عند إعداد هذه الخطة، وحتى تنبع الخطة من دراسة واسعة وعميقة لحقل التصنيف ولا تقتصر على دراسة جزئية فتأتى النتائج جزئية. ويمكن أن نلخص الصعوبات التى كان من الضرورى مواجهتها فيما يأتى:

١ - ضخامة المجال فهو يشمل التصنيف كله.

٢ - الإنتاج الفكرى للموضوع باللغة الانجليزية ، ومصطلحاته كثيرة وصعبة ولم تعرف طريقها بعد إلى حقل المكتبات باللغة العربية ، وخاصة بليس وهلم ورانجاناتان.

٣ - عدم وجود أية دراسة سابقة فى الموضوع باللغة العربية توطىء أكنافه وتنير أمام الباحث طريقه ، وتشعره بالإطمئنان إلى أنه يسير فى الاتجاه الصحيح.

٤ - أن موضوع التصنيف بطبيعته موضوع جدلى ، فهو يتناول تنظيم المعرفة. وكثيرا ماتختلف الأنظار والمرئيات حول تنظيم المعرفة، ولذلك كثر النقاش حول كل جزئية من جزئياته، وقلما حظيت أية جزئية بالاتفاق. وإن الفصل بين وجهات النظر المختلفة لما يحتاج إلى جهد خاص من منطلق أن المتخاصمين هم عمالقة علم المكتبات فى العالم كله.

ورغم هذه الصعوبات فقد تمت المرحلة الأولى ، وكانت ثمرتها: «دراسة مقارنة لبعض خطط التصنيف البُليوجرافى لاستنباط الأسس لخطة عربية للتصنيف (١٩٦٧)، وقد تمت دراسة خمس خطط هى: التصنيف العشرى لديوى،

والتصنيف العشرى العالمى، وتصنيف مكتبة الكونجرس، والتصنيف الببليوجرافى لبليس، وتصنيف الكولون لرانجاناتان. كما تمت دراسة المحاولات والأعمال العربية فى التصنيف سواء فى ذلك الأنظمة الخاصة التى أعدتها بعض المكتبات، أو التعديلات العربية لموجز التصنيف العشرى لديوى. ثم درسنا مدارس التصنيف ونظرياته لاختيار الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها النظام العربى للتصنيف، أو وضع أسس بديلة [1].

ولا يمكن فى دراسة كهذه الحديث عن هذه القضايا بأى درجة من التفصيل وإنما أكتفى بخلاصات مركزة للنتائج التى أمكن التوصل إليها.

١ - إن نظم التصنيف العامة العاملة فى الميدان لا تصلح بوضعها الراهن للتطبيق فى المكتبات العربية للأسباب الآتية:

(أ) لأنها كأدوات للتنظيم المقنن للمعرفة تنطوى على عيوب ونقائص خطيرة فصلتها الدراسة.

(ب) لأنها لاتصلح لتحليل المعرفة المعاصرة ، التى تحتاج إلى عمق فى درجة التحليل وليس لمجرد رؤوس موضوعات عامة كتلك التى توجد فى الأنظمة العامة موضوع الدراسة.

معرفة اليوم معقدة ومتشابكة وتنطوى على علاقات وارتباطات موضوعية لاتوفر لها نظم التصنيف العامة الموجودة، وإنما تحتاج إلى خطة تحليلية تركيبية تمكن من الربط الحر للمفاهيم والموضوعات والعلاقات . وهذا ما لايوجد فى الخطط القديمة مثل ديوى والكونجرس. حيث إنها خطط حاصرة enumerative توفر مكانا جاهزا لكل موضوع ، ولكنها لا تمكن من الربط الحر للمفاهيم والعلاقات التى تقذفها المعرفة كل يوم.

والخطة التحليلية التركيبية العامة الوحيدة التى ظهرت حتى وقت الدراسة، وهى تصنيف الكولون، لم تكن وصلت إلى مرحلة الاكتمال، وإنما كانت معملاً للتجريب أكثر منها خطة عملية يمكن

(١) عبدالوهاب عبدالسلام أبوالنور. دراسة مقارنة لبعض خطط التصنيف الببليوجرافى لاستنباط الأسس لخطة عربية للتصنيف، ١٩٦٧. رسالة الماجستير، قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

تطبيقها فى المكتبات . ولذلك فهى مصدر للأفكار الجديدة أكثر منها خطة يمكن تبنيها لأعراض الخطة العربية للتصنيف[1].

(جـ) أعدت هذه التصانيف فى بلاد أجنبية لها ثقافات مختلفة عن ثقافتنا العربية والإسلامية، ولمكتبات لاتحفل بوجهات النظر العربية والإسلامية فى الموضوعات المختلفة، وإنما تهتم بوجهات نظر الثقافات والمكتبات التى وجدت لخدمتها. وهذا أمر طبيعى، ويجب أن يكون أساسا لنا نحن أيضا عند بناء الخطة العربية، حيث يجب أن يعطى الأولوية لموضوعاتنا نحن.

لذلك وجدنا أن هذه الخطط لا تصلح للمكتبات العربية والإسلامية من روايتين:

- أنها بنيت على فلسفات وأفكار بعيدة تماما عن الفكر العربى الإسلامى وقد انعكس ذلك عند ترتيب الأقسام الرئيسية لكل خطة[2].
- أنها تضع الموضوعات العربية والإسلامية فى أماكن ثانوية، فإذا كانت هذه الأماكن الثانوية مناسبة لأوضاع الموضوعات العربية والإسلامية فى المكتبات الأوربية والأمريكية ، فإنها لا يمكن أن تصلح للمكتبات العربية والاسلامية حيث إن هذه الموضوعات لها الأولوية والسيادة.

٢ - أن الأنظمة الخاصة التى أعدتها بعض المكتبات لا ترقى إلى مستوى أن تكون

---

(١) ظهر تصنيف الكولون لأول مرة سنة ١٩٣٣، وصدرت الطبعة السادسة سنة ١٩٦٠، وهذا يدل على سرعة تطوره، وعلى عدم ثباته. وقد حظيت الأفكار التى طرحها بالقبول حينما خرجت من الهند إلى المجال الأوسع فى اوروبا وامريكا، وخاصة مع جماعة البحث فى التصنيف: (Classification Research Group) ثم المؤتمرات المختلفة التى عقدت لدراسة التصنيف لأغراض استرجاع المعلومات ابتداء بمؤتمر لندن ١٩٥٧.

وقد مات رانجاناتان صاحب الخطة ١٩٧٢ وتعثر إصدار الطبعة السابعة مدة طويلة واخيرا صدرت فى ١٩٨٩ فى مجلد واحد كبير.

(٢) مما يؤكد هذا أن أنظمة التصنيف الغربية العامة تبدأ كلها بالفلسفة وهذا من تأثيرات الفكر الإغريقى الذى صب فى الحضارة الأوروبية الحديثة، فى حين أن التصنيف الاسلامى يجب أن يبدأ بالاسلام وهذه القضية قد درسناها بالتفصيل فى بحثنا: الخطة العربية للتصنيف: الأسس والإطار العام. وهى مذكورة فيما بعد.

خطة تصلح أساسا لتنظيم المكتبات العربية ، فهى أعمال بدائية هدفها التجميع الموضوعى العام وفق رؤوس عامة، وليست أنظمة بالمعنى الحقيقى للكلمة[١].

٣ - إن التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى لا تصلح كذلك كأساس للنظام العربى المنشود . وهذه نقطة درست بالتفصيل فيما بعد[٢].

٤ - أن ما نريده هو خطة عربية تنبع من احتياجات المكتبة العربية ، وتستمد أسسها من الفكر الإسلامى ومن نظرية المسلمين فى تنظيم المعرفة، وتوفر بكفاية للموضوعات العربية والإسلامية ولوجهات النظر العربية والإسلامية فى الموضوعات المختلفة.

٥ - إن هذه الخطة ينبغى أن تقوم على أسس سليمة. وعلى دراسة معمقة لنظرية التصنيف ،وقد كشفت الدراسة أن المدرسة الحديثة التى أسسها رانجاناتان ومن بعده المدرسة الهندية، وسار على خطوطها العامة جماعة البحث فى التصنيف والمدرسة البريطانية، هذه المدرسة بما تقوم عليه من المنهج التحليلى التركيبى هى التى وضعت أسس علم بناء أنظمة التصنيف بالصورة الحديثة التى هى عليها الآن. وقد اتضح هذا من دراسة أعمال المؤتمرات التى عقدت لدراسة التصنيف لأغراض استرجاع المعلومات. ومن دراسة أعمال المدرستين: الهندية والبريطانية.

ثانيا: المرحلة الثانية : التصنيف الببليوجرافى لعلوم الدين الإسلامى[٣]

تمت هذه الدراسة التى تمثل المرحلة الثانية فى ١٩٧٢ ، وتعتمد على عدد من المسلمات هى بمثابة الخلاصات التى توصلنا اليها فى المرحلة السابقة، وأهمها:

---

(١) من الأمثلة على ذلك تصنيف دار الكتب المصرية فهو ليس تصنيفا بالمعنى العلمى وإنما هو مجرد تجميعات موضوعية عامة. وهناك ماهو أمر من ذلك. ففى إحدى الزيارات التى قمت بها زرت إحدى أقدم مكتبات الجامعات فى الدول العربية - إن لم تكن أقدمها - وقد عجبت حينما وجدتهم يرتبون الكتب بالحجم!!

(٢) انظر ماكتبناه فى هذه الدراسة عن التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى. وإن شئت التفصيل فارجع إلى الدراسة نفسها، وهى تلى بعد قليل.

(٣) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور. التصنيف الببليوجرافى لعلوم الدين الاسلامى، القاهرة ١٩٧٢، رسالة الدكتوراه. قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة. وقد تم طبعها وصدرت عن دار الثقافة بالقاهرة ١٩٧٣.

١ - الحاجة إلى خطة عربية للتصنيف.

٢ - أن تبنى هذه الخطة على الأسس الحديثة . وفى هذا الصدد فإن ماتقدمه المدرسة الحديثة فى التصنيف والتى وضع أصولها رانجاناتان والمدرسة الهندية، ثم جماعة البحث فى التصنيف والمدرسة البريطانية - ما تقدمه هذه المدرسة الحديثة جدير بالدراسة للاستفادة منه.

٣ - أن من الضرورى أخذ ظروف الموضوعات العربية والإسلامية فى الاعتبار.

وحينما نشرع فى إعداد خطة عربية للتصنيف ، فإن الخطوة التالية - بعد دراسة الأنظمة والنظريات - هى إعداد تصانيف لعدد من العلوم الإسلامية والعربية التى هى علومنا الأصيلة، والتى تكون الفئة الأولى من العلوم فى خطة التصنيف العربية. وقد كان الموضوع الأول من جميع الوجوه هو علوم الدين الإسلامى.

وقد تمت الدراسة فى ١٩٧٢ كما ذكرت، وكانت ثمرتها تصنيفا مفصلاً لعلوم الدين الإسلامى. ولست أستطيع أيضا أن أتناول الموضوع بأية درجة من التفصيل. وإنما اكتفى بالأجزاء الرئيسية للعمل:

١ - الجزء الأول هو المنهج، وهو تعميق لدراسة طريقة بناء أنظمة التصنيف وفق المدرسة الحديثة ونتج عن دراسة أهم أعمال المدرستين: الهندية والبريطانية. وقد اتضح من دراسة أعمال المدرستين أن المنهج لايصلح إلا فى خطوطه العامة فقط، وأنه يحتاج إلى التعديل والإضافة والتغيير كلما دعت إلى ذلك طبيعة علوم الدين الإسلامى، وقد انتقدنا هذا المنهج فى بعض الأجزاء التى وجدنا أنها غير مناسبة.

٢ - القوائم المبدئية، وهى الجزء الرئيسى للعمل. ويبدأ بفصل لتحديد الأقسام الاصطلاحية للدين الإسلامى ، حيث أن الإسلام ككل لايمكن أن يطبق عليه مبادىء التحليل الوجهى. وفى نهاية هذه الدراسة نصل إلى قائمة تضم

أقسام علوم الدين الإسلامى مرتبة ترتيباً علمياً وفق منهج العلماء المسلمين فى تقسيم هذه العلوم وترتيبها.

يلى ذلك فصول ثمانية يتناول كل فصل منها علماً من العلوم التى خرجنا بها فى الفصل السابق. وهى: علوم القرآن، علوم الحديث، علم أصول الفقه، علم الفقه، علم الكلام (التوحيد)، الفرق الإسلامية، التصوف، حركات الاحياء والاصلاح والتجديد.

ويتم فى كل فصل من الفصول الثمانية تطبيق مبادىء التحليل الوجهى بالصورة التى تبنيناها على كل علم من العلوم. ونتيجة هذه الدراسة فى كل فصل هى قائمة مبدئية تضم أوجه كل علم وبؤراته الرئيسية والفرعية مرتبة ترتيبا علميا معتمدا على دراسة العلوم فى تقسيمها وترتيبها.

٣ - اما الجزء الثالث فهو عن إضافة الرمز واختبار القوائم . وبطبيعة الحال لايمكن إضافة الرمز قبل أن تصبح القوائم نهائية . ولذلك فقد تمت دراسة الرمز بصورة مفصلة والرمز فى الخطة العربية للتصنيف . ثم كيفية توزيع الرمز عن موضوعات الخطة[1].

وجاء الفصل الأخير عن اختبار القوائم من خلال القيام بتصنيف أعداد كبيرة من وحدات الانتاج الفكرى فى الموضوعات الإسلامية المختلفة. ونتيجة لهذا فقد اجريت تعديلات معينة على القوائم المبدئية حتى صارت فى شكل نهائى ثم أضيفت إليها الرموز وفق ماتوصلنا إليه فى دراستنا عن الرمز. وهكذا تنتج القوائم النهائية لعلوم الدين الإسلامى مزودة بالرموز ومسبوقة بقواعد للمصنفين. وقد وضعت فى الملاحق.

ثالثا: المرحلة الثالثة : مؤتمر الرياض وتوصياته

عقد بالرياض بالمملكة العربية السعودية المؤتمر الأول للإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى فى سنة ١٩٧٣ . وقد قدمت إلى المؤتمر بحثا بعنوان: «نظم

(١) هناك أيضا دراسة مفصلة عن الرمز فى المصدر رقم (٥) فى هذه القائمة.

التصنيف فى الوطن العربى: المشكلات والحلول المقترحة» وهو مسح شامل لكل جوانب قضية التصنيف، وعرض لكل مسائله على مستوى المكتبات العربية، وعلى مستوى مدارس الفكر فى التصنيف فى الخارج، وأنظمة التصنيف الأجنبية، والأعمال العربية من أنظمة وتعديلات ، ثم عرضت أمام المؤتمر نموذجاً من التصنيف الببليوجرافى لعلوم الدين الإسلامى : منهجا وتطبيقا وقوائم.

وقد أوضحت الدراسة السابقة أمام المؤتمر أن التصنيف فى وطننا العربى يقف فى مفترق طرق أقسى وأمر من ذلك المفترق الذى يقف فيه التصنيف بصفة عامة: فليست هناك خطة تصنيف تصلح للتطبيق كما هى. كما أن التعديلات لم تحقق للمكتبات ما تصبو إليه. والمكتبات العربية تعانى من الافتقار الشديد إلى المدخل الموضوعى. وهذا أمر يعوق البحث العلمى ويضيع وقت الباحثين. وفى غياب نظام عربى كامل للتصنيف سوف تنتظر طرق الوصول الأخرى مثل قائمة رؤوس الموضوعات لأن وجود نظام تصنيف أساسى بالنسبة لها ومقدمة لوجودها[1].

ولهذا فقد تبين أمام المؤتمر أن هناك حاجة ماسة إلى عمل جاد ومركز من أجل توفير خطة عربية للتصنيف تتميز بالشمول والتوازن، واستيعاب الموضوعات العربية والإسلامية ،ووجهات النظر العربية والإسلامية استيعابا يليق بمكانة هذه الموضوعات فى التراث الفكرى للأمة قديما وحديثا. كما أن هذه الخطة ينبغى أن تتميز بالحداثة ومتابعة خطى المعرفة فى كل مجالاتها حتى تكون ممثلة لأحدث التطورات فى المجالات المختلفة وخاصة العلوم الدينامية Dynamic المتطورة كالعلوم والتكنولوجيات . وكذلك أن يوضع فى الاعتبار عند بنائها إمكانات الاستفادة من الحاسب الالكترونى حتى تكون الخطة ممثلة للعصر بكل منجزاته وتطوراته . وبطبيعة الحال فقد اتضح للمؤتمر أن هذه الخطة يجب أن تبنى على الأسس الحديثة لعلم بناء أنظمة التصنيف بالصورة التى عرضت على المشتركين فى

(١) لم يمنع هذا ظهور قوائم الرؤوسُ لموضوعات، وأخص منها بالذكر قائمة رؤوس الموضوعات العربية التى يعدها إبراهيم الخازندار. وطبعتها الرابعة على وشك الصدور. ولكن الذى أعنيه هو أنه فى التسلسل الطبيعى للأشياء تصدر أنظمة التصنيف أولا ثم تليها رؤوس الموضوعات وهذا يريح صاحب القائمة جدا.

تصنيف علوم الدين الإسلامى[1].

وقد تم فى نهاية الدراسة تحديد مراحل العمل فى إنجاز الخطة العربية للتصنيف. ولما كانت المؤتمرات تجتمع وتوصى ثم لايظهر لتوصياتها أثر إيجابى عملى فقد خشينا أن يحدث هذا بالنسبة للخطة. وقد أتضح لنا من دراسة تاريخ خطط التصنيف أن الخطط التى وجدت الدعم المادى والبشرى هى التى نجحت وأستمرت. ولذلك فقد كانت الدراسة بعيدة النظر حينما وضعت هذه الصورة أمام مؤتمر الرياض فى العبارات الآتية، وأنا أنقلها هنا لأهميتها:

ولكى يتسنى نجاح العمل فى هذه الخطة فإننا نقترح مايأتى:

١ - أن يعهد بالخطة إلى هيئة قوية تدعمها ماليا وبشريا ، لأن خطة التصنيف أكبر من الأفراد. وقد رأينا أن الخطط التى نجحت هى التى تولتها هيئات قوية.
واقترح أن تكون هذه الهيئة هى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فهى التى تضم الدول العربية لا بلدا واحدا، وخطة التصنيف مشروع قومى يجب أن تسهم فيه الدول العربية جميعا لأنه يتعلق بالثقافة العربية والعلم العربى ، ويهم التربويين العرب.
على أنه من الضرورى أن ترصد لهذا المشروع الاعتمادات الكفيلة بنجاحه.

٢ - تشكيل لجنة دائمة للبحث فى التصنيف يكون مهمتها بحث الأسس والاتفاق عليها وتطويرها باستمرار.

٣ - تشكيل لجنة من المتخصصين فى الموضوعات المختلفة وفى التصنيف للتحضير لإنشاء الخطة العربية.

٤ - ربط هذه اللجنة (لجنة تحرير الخطة العربية) بالهيئات الدولية للاستفادة من خبرتها ووضع المصادر العلمية والفنية والمالية اللازمة لتطوير العمل تحت تصرفها.

٥ - إصدار تصانيف تجريبية للموضوعات وعرضها على أوسع دائرة من المكتبيين والمتخصصين للاتفاق عليها ثم تعميمها[3].

---

(١) عبدالوهاب عبدالسلام أبوالنور: نظم التصنيف فى الوطن العربى: المشكلات والحلول المقترحة. فى قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الاعداد البيليوجرافى للكتاب العربى- الرياض: ١٩٧٤ (ص ص ١٥١ - ٢٤٧). وقد نشر فى: الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين. - الرياض: دار العلوم، ١٩٧٨ (ص ص٣٧ - ١٥٣)

(٢) المراحل والمقترحات الخاصة بانجاز الخطة العربية للتصنيف ضمنت بحثا قدم فى مؤتمر الرياض (ص ص٢١٢ - ٢١٣)

(٣) قرارات وتوصيات وبحوث مؤتمر الرياض: (ص ٣٦).

توصيات المؤتمر

لقد حالت ظروف معينة دون حضورى للمؤتمر، ولذلك فقد نوقش البحث فى غيابى . ومع ذلك فقد أوصى المؤتمر نتيجة لهذه الدراسة بما يأتى:

٦ - «يوصى المؤتمر باتخاذ التعديلات العربية لنظام ديوى العشرى أساساً لعمل تعديل عربى موحد لهذا النظام، ويتخذ هذا التعديل أساسا لأعمال التصنيف للموضوعات العربية والإسلامية . وذلك إلى أن يتم استكمال الخطة العربية للتصنيف التى ستبدأ المنظمة تجريبها فى سنة ١٣٦٤ هـ / ١٩٧٤م[١].»

ثم جاء تحت خامسا:

خامساً : لجنة المتخصصين

- يوصى المؤتمر أن تقوم المنظمة بتشكيل لجنة من المتخصصين يعهد اليها بالمهمات التالية:

فى التصنيف : إعداد دراسة عن التعديلات العربية لنظام ديوى العشرى تمهيداً لإصدار تعديل موحد فى الموضوعات العربية والإسلامية.

- القيام بتجريب **خطة عربية للتصنيف مبتدئة بموضوعات علوم الدين الإسلامى**[٢].

وتتضمن التوصيات السابقة ـ رغم عدم كفايتها ـ أموراً يحسن التعليق عليها:

١ - نوه المؤتمر بأن هناك خطة عربية للتصنيف ستبدأ المنظمة تجريبها. والمقصود هنا هو طبعا «تصنيف علوم الدين الإسلامى» كما تضمنت التوصية اتخاذ التعديل المنتظر إعداده لديوى باعتباره مرحلة مؤقتة للتصنيف إلى أن يتم استكمال الخطة العربية للتصنيف. وهذا يعنى أن هناك مرحلة عاجلة هى الاعتماد على تعديل لديوى بعد إجراء دراسة عن تعديلاته. والمرحلة الآجلة والنهائية هى استكمال الخطة العربية للتصنيف والبدء بتجربتها . وهذه نقطة بداية وإن

(١) المصدر السابق: ص (٣٦)

(٢) نفس المصدر

لم تكن كافية إلا أنها وضعت أساسا لنقل العمل فى الخطة العربية للتصنيف إلى المنظمة.

٢ـ طلب المؤتمر إجراء دراسة عن التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى. وقد تم إعداد الدراسة وسوف نشير إليها فيما بعد.

٣ ـ كان المؤتمر أول مؤتمر يعهد بتنفيذ التوصيات ـ كما اقترحنا فى بحثنا ـ إلى المنظمة. ومعنى ذلك أن يكون هناك مؤسسة أو تنظيم أو جهاز يتبنى المشروعات ويعمل على تنفيذها. وهذه خطوة طيبة. ولو قدر لهذه البداية أن تستمر لسارت الأمور سيراً آخر.

والخلاصة، أن توصيات المؤتمر رغم أنها كانت غير كافية وغير حاسمة إلا أنها كانت نقطة بداية جيدة لنشاط كبير فى مجال الخطة العربية للتصنيف وفى مجالات أخرى لايعنينا الحديث عنها الآن.

التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى[١]

تنفيذاً لتوصية مؤتمر الرياض عهدت المنظمة إلى كاتب هذه الدراسة بإعداد دراسة فى التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى لكى تعرض على المؤتمر الثاني للإعداد الببليوجرافى. وقد تم إعداد الدراسة وأرسلت نسخ منها إلى عدد كبير من المكتبات العربية وإلى عدد من المهتمين لإبداء الرأى.

وتنقسم الدراسة إلى قسمين:

١ـ التصنيف العشرى نفسه. فلما كانت التعديلات العربية قد اتجهت إليه باعتباره الأصل الذى اعتمدت عليه، كان لابد فى دراسة عن التعديلات من دراسة الأصل نفسه.

٢ـ التعديلات نفسها، وقد قمنا بحصر لكل ماوصل إلينا منها، ودراسة مواضع التعديلات التى أجراها أصحاب التعديلات.

---

(١) عبدالوهاب عبدالسلام أبوالنور. التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى. فى المؤتمر الثاني للإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى. ـ بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨ (ص ص ٣٥١ ـ ٤٤٢) وفى: الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين (ص ص ١٥٥ ـ ٢٦٥)

وقد خلصنا إلى عدد من الخلاصات نكتفى بالإشارة إلى أهمها:

١ ـ بالنسبة لـلتصنيف العشرى فهـو كما أوضحنا من قـبل خطة غير مناسبـة وغير كافية بسبب الأخطاء التى ينـطوى عليها وبسبـب جموده وضيق أسـاسه عن استـيعـاب المعرفـة الحديثـة، كما أنه ليـس صالحاً للأغـراض الحديثـة لتنظيم المعلومات واسترجاعـها. وقد أصبحت كل طبعة جديدة من ديوى عـبئا ثقيلا على المكتبات بسبب ما تفرضه عليها مـن إعادة تصنيف جزئية نتيجة لما تقدمه كل طبـعة من نقل للمـوضوعـات Relocations. وهذه مـشكلة عانت منهـا المكتبـات الأمريكيـة ودرستهـا بالتفصـيل، وانتهت إلى تحـول عدد كبـير من المكتبات وخاصة الجامعية إلى تصنيف مكتبة الكونجرس[1].

٢ ـ حينما طبق نظام ديوى وتعديلاته فى المكتبات العربية طبق بشىء من الفوضى، فعدد التعـديلات المعروفة يزيد على العشرين، والمكتبـات تستخدم الأصل مع التعديلات، كما تستخدم أحيـانا أكثر من تعديل، ولا تتابع الطبعات الجديدة. وهذا يجعل النـسخة المسـتعملة من ديوى أو تعـديلاته بعيـدة تماماً عن الخطة الأصلية والطبعة المعتمدة.

٣ ـ التعديلات العربية احتفظت بكل نقائص الأصل وأضافت إليها:
عدم التجـديد والمتابعة، نقص الكشاف (فى التـعديلات التى درست)، وأنها تقتصر على مـوجز الخطة، ومعنى هذا أنها لاتصلح إلا للمكتبـات الصغيرة، وأنها محـاولات غير مقنعـة تمت فى ظروف لم يكن القصد منها تـوفير خطة كاملة بل لخدمة أغراض فردية، مثل المكتبات العامة أو المكتبات المدرسية.

٤ ـ التـعـديلات مليـئـة بالأخطاء سـواء فى التـرتيب أو التـقـسـيم، أو فى بنيـة الموضوعات المعـدلة نفسها، وغير ذلك من الأخطـاء التى سجلناها فى الدراسة والتفصيل. والخـلاصة أن هذه التعديلات لايمكن أن تصلح أساساً يعـتمد عليه فى تنظيم المكتبات والموضوعات العربية، ومن العبث أن نبذل فيه جهداً، بل إن الأفضل أن تتجه الجهود الوجهة السليمة وهى استكمال الخطة العربية للتصنيف.

---

(١) كان التحـول من التصنيف العشرى لديوى إلى تصنيف مكتبـة الكونجرس ظاهرة بعد صـدور الطبعة ١٧ من ديوى سنة ١٩٦٥. وأجريت دراسـات كثيرة حـول هذا الموضوع. وقد درست القضـية برمتهـا فى الفصل الأول من رسالة الماجستير..

تجريب الخطة العربية للتصنيف: علوم الدين الإسلامى[1]

تنفيذا للتوصية الأخرى لمؤتمر الرياض بدأت عملية تجريب نظام تصنيف علوم الدين الإسلامى فى ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م. وقد وضعت معايير لاختيار المكتبات التى سوف تقوم بعملية التجريب فى أرجاء الوطن العربى كله وأرسلت نسخ من نظام التصنيف إلى المكتبات ومعها دليل إرشادى يشرح كيفية إجراء عملية التجريب.

وقد ارتبطت عملية التجريب بمشروع آخر أقرته المنظمة هو إعداد ببليوجرافية موضوعية لعلوم الدين الاسلامى. وقد قمت باعتبارى مسئولاً عن المشروعين بزيارات لعدد من الدول العربية والتقيت بالمسئولين عن المكتبات فى هذه الدول وتناقشت معهم حول كافة النقاط المتعلقة بالخطة العربية للتصنيف والببليوجرافيا الموضوعية العربية.

ثم جاءت ردود المكتبات وتعليقاتها واقتراحاتها. وقد قمت بتفريغ هذا كله ودراسته والرد عليه وضمن ذلك كله دراسة عن التجريب تكون إحدى وثائق المؤتمر الثانى للإعداد الببليوجرافى. وفيما يلى أهم الخلاصات التى تضمنتها الدراسة:

١ـ لعل هذه أول تجربة من نوعها تتم فى المكتبات العربية وحول خطة التصنيف العربية وهى خطة تصنيف جديدة فى كل شىء، فى المنهج، وفى التفاصيل، وفى الدراسة العلمية النظرية التى سبقتها، فهى تجربة رائدة فى كل شىء. وإذا كانت الريادة تعطى للعمل قيمة وللتجربة أصالة، الا أنها تجعله يتم فى ظروف صعبة وغير مهيأة أحياناً. فربما فوجئت بعض المكتبات بالتجربة، كما أن ظروف بعض المكتبات العربية من نقص الفنيين المؤهلين، وجدة موضوع الدراسة،

---

(١) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور. تجريب الخطة العربية للتصنيف: علوم الدين الاسلامى فى: المؤتمر الثانى للاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى.- بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨ (ص ص ٢٤١ ـ ٣٢٤) وفى: الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين (ص ص ٢٦٦ ـ ٣٥٩).

وتمثيله لمدرسة فكرية غير تلك التى اعتادها العاملون فى المكتبات، إلى غير ذلك من الأمور، ربما كانت هذه الظروف سبباً فى عدم تجاوب بعض المكتبات. ولكن العدد الذى استجاب كان كافياً للخروج بدراسة كافية وممثلة للتجربة.

٢ـ إن التجربة كبداية، وفي إطار الظروف المنوه عنها، تعد بداية مشجعة ونجاحاً لاشك فيه فقد أثارت اهتمام المكتبات بقضية من أهم القضايا التى تواجهها وهى الخطة العربية للتصنيف. وإن القضايا التى أثارتها ردود المكتبات، والنقاط التى ناقشتها مع الزملاء أثناء التقائى بهم فى جولتى بالمكتبات العربية، كل هذا يدل على وعى كامل بالقضايا الأساسية التى ينطوى عليها العمل فى إعداد الخطة العربية للتصنيف.

٣ ـ القضية الأساسية الأولى هى موافقة المكتبات التى ردت جميعا على الخطة العربية للتصنيف وترحيبها بالعمل. ولا شك أن خطة تعد على أسس علمية حديثة، وتنبع بالنسبة لموضوعاتنا العربية والإسلامية من تراثنا، وترتب أقسامها ترتيبا يخدم هذا التراث، ويعتمد النظرية الإسلامية لتنظيم العلوم، لاشك أن خطة كهذه سوف تحقق أمل المكتبات العربية وتقضى على مشكلاتها فيما يتعلق بالتصنيف، وتضع حداً للفوضى التى تعانى منها. وهذا ما عبرت عنه المكتبات، بل إن ماسجلت الآن يكاد يكون بعض ما سجلته المكتبات.

٤ ـ ان اشتراك المكتبات العربية فى دراسة أسس الخطة، ثم اشتراكها فى تجريب موضوعاتها على التوالى، وابداء آرائها واجتهاداتها واقتراح تعديلاتها، كل هذه أمور سوف تؤدى ولا شك إلى أن تكون الخطة أكمل من جميع الوجوه، وتؤدى فى النهاية إلى رضى المكتبات عنها لأنها ليست أجنبية عنها مفروضة عليها، بل هى عربية لحماً ودماً تتم بموافقتها وتجريبها وتحت اشراف جامعة الدول العربية.

٥ـ أن نظام التصنيف البيليوجرافى لعلوم الدين الاسلامى الذى كان موضوعاً للتجريب يصلح من زاويتيه الهامتين:

(أ) كنموذج يمكن احتذاؤه عند إعداد تصانيف للموضوعات الأخرى من حيث الأساس العلمى والمنهج الذى يقوم عليه مع عدم اغفال طبيعة كل موضوع وحاجته.

(ب) تصنيف لعلوم الدين الإسلامى يستوفى احتياجاتها ويستوعب كل مايشتمل عليه انتاجها الفكرى من موضوعات ويكفى خدمات التوثيق والببليوجرافيات فى هذه الموضوعات.

تلكم أهم الخلاصات التى خرجت بها عملية التجريب وسجلت فى الدراسة التى قدمت الى المؤتمر. كما سجلنا مجموعة من الإقتراحات المتعلقة بإستكمال الخطة والببليوجرافيات الموضوعية العربية، وأعدنا تأكيد ضرورة تشكيل لجان عمل لاستكمال الخطة ومتابعتها، وإصدار نشرة متخصصة لها. وأهبنا بالدول العربية، والهيئات العلمية، والمكتبات أن تساند المشروع وألا تدخر وسعاً فى سبيله، وأهبنا بالعلماء كل فى مجال تخصصه أن يمدوا يد العون وأن يعملوا فكرهم واجتهادهم، فالمشروع أولاً وأخيراً لمصلحتهم.

الببليوجرافيا الموضوعية العربية: علوم الدين الإسلامى(١)

فى إبريل عام ١٩٧٣ تقدمت إلى إدارة التوثيق والإعلام بالمنظمة العربية للتربيةوالثقافة والعلوم بمشروع الهدف منه اعداد سلسلة من الببليوجرافيات الموضوعية للانتاج الفكرى العربى. تتناول كل حلقة منها موضوعاً من الموضوعات، وأوضحت أهمية هذا العمل بالنسبة للباحثين، وهو أمر أصبح الآن معروفاً ولا داعى لإعادته، فلا يمكن أن يقوم بحث علمى كامل دون الببليوجرافيات الموضوعية، وقد أوصت المؤتمرات التى عقدت لدراسة مشكلات المكتبات العربية بإعداد واصدار هذا النوع من الببليوجرافيات اعترافا بأهميته. وقد

(١) عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور (مشرف) الببليوجرافيا الموضوعية العربية: علوم الدين الاسلامى. - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨. ٧ مج.

وافقت المنظمة على المشروع كما وافقت أن يكون البدء بعلوم الدين الإسلامى لأسباب ذكرناها منها وجود تصنيف جاهز ومطبوع يمكن الإفادة منه في تصنيف الببليوجرافية، فضلا عن مكانة الدين الإسلامى فى نفوس المسلمين وفى المنهج التربوى لديهم، وحاجة الباحث فى هذا المجال أكثر من غيره الى تنظيم المعلومات.

ولست أريد هنا أن أتحدث بالتفصيل عن الببليوجرافية، وإنما أريد أن أشير هنا فقط إلى علاقتها بالخطة العربية للتصنيف، حيث أن تجريب تصنيف علوم الدين الإسلامى قد بدأ فى نفس الوقت الذي بدأ فيه العمل فى الببليوجرافية: أى فى يناير ١٩٧٤، بعد موافقة المؤتمر العام للمنظمة على المشروعين معاً ولقد قلنا فى تقريرنا عن عملية التجريب أن هناك عملاً مكملاً لهذا، وهو العمل فى تصنيف مقالات ٦٨ مجلة فى علوم الدين الإسلامى شملت مايقرب من ستين ألف مقالة.

ومن الواضح أن تصنيف هذا العدد الكبير من المقالات فى موضوع واحد يعد تجريبا شاملا للخطة، لأنها أولا مقالات، وهى بهذا تشتمل على الفكر الدقيق المتشابك. وعلى هذا فإن الخطة تكون قد استوفت كل عناصر الاستخدام من كتب ومقالات وأبحاث وفتاوى وغيرها. وهى ثانيا تشمل كل علوم الدين الإسلامى وتفصيلاته. بحيث غطت الخطة تقريبا ولم تقتصر على موضوع واحد كما فعلت بعض المكتبات. فالحقيقة اذن هى أن العمل فى الببليوجرافية قد كمل تماماً عملية التجريب، لاسيما وأنه قد قام به مصنفون متخصصون على مستوى طيب وتحت إشراف ومراجعة صاحب الخطة نفسه. وقد قدمنا عن علاقة الببليوجرافية بعملية التجريب بحثا الى مؤتمر بغداد بعنوان: «الببليوجرافيا الموضوعية العربية، علوم الدين الإسلامى وعلاقتها بتجريب الخطة العربية للتصنيف». وقد دخل البحث ضمن وثائق المؤتمر، وأوضحنا فيه أن عملية التجريب قد أفادت الخطة تماما، وهى لن تكون خطة جديدة نتيجة لهذا التجريب، فالخطة صالحة بصفة عامة، ولكنها ستضيف مزيدا من التفاصيل وتؤدى الى نقل بعض الموضوعات الصغيرة، وسوف

تتجسد هذه الملاح في الطبعة الثانية من الخطة ان شاء الله[1].

تصنيف التربية والتعليم[2]

التقت الخطة العربية للتصنيف مع الببليوجرافيا الموضوعية العربية، وقد أعطاها هذا المعمل الببليوجرافى الذى تجرب فيه صحة الأسس والنظريات، وربطها بجهاز ببليوجرافى هام يدفعها إلى الامام ويؤدى إلى كمالها من الناحيتين النظرية والعملية، وخاصة أن الخطة الموضوعة للببليوجرافيا والتى وافقت عليها المنظمة تقضى بأن يتم العمل على نطاق الدول المشتركة فى المنظمة جميعاً، وأن يشترك فيه العاملون فى مكتبات هذه الدول.

وقد أدى ارتباط العمل فى المشروعين إلى أن يكون السبق فى الإعداد للخطة العربية للتصنيف حتى يكون كل موضوع جاهزا قبل البدء فى الببليوجرافية الخاصة به. وقد اشتملت خطة المنظمة لعامى ٧٦/ ١٩٧٧ على إعداد ببليوجرافية للتربية والتعليم لأسباب ارتأتها المنظمة وقد كان هذا يعنى ضرورة إعداد تصنيف للتربية والتعليم كجزء من الخطة العربية للتصنيف، وكأداة لتصنيف الببليوجرافية، ولهذا فربما لهذا السبب العملى خالفنا التسلسل العلمى الذى كان يقضى بإعداد تصنيف للغة العربية والأدب العربى كما اتضح عند وضع الأسس والاطار العام للخطة.

وعلي الرغم من أننا كنا قد انتهينا من اعداد الأبحاث المترتبة علي مؤتمر الرياض وكنا في انتظار مؤتمر بغداد، فقد تم اعداد التصنيف، كما وجدنا من الضروري في هذه المرحلة وضع الأسس والاطار العام للخطة العربية للتصنيف.

---

(١) عبد الوهاب عبد السلام أبو النور. الببليوجرافيا الموضوعية العربية: علوم الدين الاسلامي وعلاقتها بتجريب الخطة العربية للتصنيف. في: المؤتمر الثاني للاعداد الببليوجرافي للكتاب العربي. ـ بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨. (ص ص ٣٢٥ ـ ٣٥٠) وفي الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين، ص ص٣٦١ ـ ٣٩٢.

(٢) عبد الوهاب عبد السلام أبو النور: تصنيف التربية والتعليم، في: الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين (ص ص ٥٤١ ـ٦٥٣).

الخطة العربية للتصنيف: الأسس والإطار العام[1]

لدينا الآن المنهج التحليلى التركيبى الذى يمكن تطبيقه فى إعداد التصانيف الموضوعية، والذى يمكن تطبيقه على كل موضوع بصورة تزيد أو تنقص، مع مراعاة طبيعة الموضوع، حسبما يقضى بذلك المنهج أيضا.

ولكن هناك قضايا خاصة بالخطة العامة للتصنيف ككل، من أهمها:

- لابد من التعرف على الإطار العام للخطة، أى ماهى الأقسام الرئيسية التى تشتمل عليها الخطة، فالخطوة الأولى التى يبدأ بها العمل فى خطة عامة للتصنيف هى تقسيم عالم المعرفة إلى عدد من الدراسات الرئيسية المتمايزة. ولذلك كان من الضرورى تحديد الأقسام الرئيسية لخطة التصنيف العربية.

- بعد تحديد الأقسام، كيف ترتب هذه الأقسام فيما بينها.

- ثم قضية تحديد الأوجه العامة للزمان والمكان والشكل.

وقد تم اعداد دراسة عن الأسس والاطار العام، وعرضنا فيها المشكلات السابقة وغيرها من القضايا التى تخص الخطة العامة، والتى لا أريد الاطالة الآن بذكرها. وقد تم تحديد الأقسام الرئيسية للخطة العربية للتصنيف فى دراسة استغرقت فصلاً كاملاً من فصول هذه الدراسة[2].

ثم عقدنا مناقشة مفصلة لأسس ترتيب الأقسام الرئيسية، وقد اتضح لنا من الدراسة الطويلة أن ترتيب الأقسام الرئيسية يتبع الحياة العقلية للأمة، وتتبعنا هذا الافتراض ومظاهره فى خطط التصنيف المختلفة التى ظهرت على مر العصور، سواء كانت خططاً علمية أم فلسفية أم ببليوجرافية. وبعد التثبت من صحة هذا الفرض ذهبنا إلى الثقافة الإسلامية فوجدنا أن الفكر الإسلامى الصحيح هو النابع

---

(١) عبدالوهاب عبدالسلام أبوالنور. الخطة العربية للتصنيف: الأسس والاطار العام. فى المؤتمر الثانى للاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى - بغداد. وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨؛ وفى: الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين، (ص ص ٣٩٤-٥٣٩).

(٢) المصدر السابق: الفصل الثانى كله.

من الاسلام والممثل له، ومن ثم فقد ربطنا ترتيب الأقسام الرئيسية للخطة العربية للتصنيف الممثلة للفكر الاسلامى الحق، واستبعدنا ترتيبات الفلاسفة من أمثال الفارابى وابن سينا وغيرهم لأنها لاتمثل الفكر الاسلامى الحق، وإنما تمثل التيارات الدخيلة على الفكر الاسلامى.

وبعد أن وصلنا إلى هذا سجلنا القائمة الكاملة للأقسام الرئيسية المرتبة فى إطار نظرية المسلمين فى تنظيم المعرفة[1].

رابعا: المرحلة الرابعة: مؤتمر بغداد وتوصياته

تكاملت الدراسات السابقة جميعاً قبل عقد المؤتمر الثانى للإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى الذى عقد فى بغداد سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧. وكانت هذه الدراسات الوثائق الأساسية التى تقدمت بها المنظمة تنفيذا لتوصيات مؤتمر الرياض مع دراسات أخرى فى موضوعات أخرى. وقد حَضَرْتُ المؤتمر عضواً فى لجنة التصنيف، كما اشتركت فى أعمال لجنة الببليوجرافيا وعرضت على أعضاء اللجنة - بناء على طلبهم - ماتم من مشروع ببليوجرافية علوم الدين الاسلامى[2].

وقد نوقشت الأبحاث، وتم التوصل بشأنها إلى عدد من التوصيات أقرتها اللجنة العامة للمؤتمر ثم صاغتها ضمن بقية التوصيات لجنة الصياغة النهائية. وفيما يلى هذه التوصيات:

توصيات للمنظمة

- يقر المؤتمر الأسس العامة للخطة العربية للتصنيف المقدمة إليه على أن تركز الجهود لاستكمال بناء هذه الخطة على ضوء تلك الأسس.
- يوصى المؤتمر بأن تطلب المنظمة من المكتبات المتخصصة فى علوم الدين

---

(١) المصدر السابق: الفصل الثالث كله.

(٢) طلب أعضاء لجنة التصنيف أن أعرض عليهم الأبحاث المقدمة إلى الموتمر والخاصة بالتصنيف وقد استغرق ذلك أحد أيام عمل اللجنة وبعده تمت مناقشة الأبحاث. ثم التوصيات التى اقترحتها اللجنة.

الإسلامى وعلوم التربية والاجتماع تطبيق هذه الأقسام التى صدرت من الخطة العربية للتصنيف.

- يوصى المؤتمر بأن تدعو المنظمة المكتبات ذات المجموعات الشاملة إلى البدء بتطبيق الخطة العربية فى الأقسام المشار إليها أو الانتظار حتى يتم استكمال الخطة.

- يوصى المؤتمر بأن تقوم المنظمة بإبلاغ المكتبات المعنية بما يتم انجازه من أقسام الخطة العربية للتصنيف بغرض تطبيقها فى هذه المكتبات.

- يوصى المؤتمر بأن تخصص المنظمة دورات تدريبية للمصنفين فى مجال تطبيق الخطة العربية للتصنيف.

توصيات للأقطار العربية

- لما كان استكمال الخطة العربية للتصنيف يحتاج إلى إمكانات بشرية وتمويل واسع فيوصى المؤتمر الأقطار العربية بتشكيل لجان عمل فى كل قطر عربى تتولي العمل فى قسم أو أكثر من أقسام هذه الخطة وفق الاطار العام الذى تبنته المنظمة وأقره المؤتمر. ويتم اخطار المنظمة بأسماء أعضاء هذه اللجان ورؤسائها فى موعد أقصاه آخر فبراير (شباط) ١٩٧٨ ليتسنى للمنظمة عقد اجتماع لهم خلال نفس العام وذلك لمناقشة ما أنجزوه ولمواصلة العمل فى الاتجاه المقرر على ألا يقل عدد الأقطار العربية التى تكون أبلغت المنظمة أسماء ممثليها عن أربعة أقطار كشرط لعقد المنظمة للاجتماع المشار إليه.

وفى هذا المجال فإن المؤتمر يشيد بالجهود التى بذلت فى إعداد ماتم من تلك الخطة. كما ينوه بالجهود التى بذلتها المنظمة فى سبيل إخراجها إلى حيز التنفيذ واستكمالها.

- يوصى المؤتمر بتعميم تدريس الخطة العربية للتصنيف فى أقسام ومعاهد المكتبات بالوطن العربى لتكوين الكوادر الفنية القادرة على تطبيق الخطة والإسهام فى

تطويرها على أن ترسل المنظمة وثائق الدراسات المتعلقة بتلك الخطة إلى هذه الهيئات.

- بالنظر إلى عدم اكتمال الخطة العربية للتصنيف حالياً يوصى المؤتمر باتباع أنظمة التصنيف والتعديلات المعمول بها فى المكتبات العربية فى الوقت الحاضر، وذلك لحين اكتمال الخطة وثبوت صلاحيتها، على ألا يتعارض هذا الاتباع مع التوصيات الواردة بخصوص تطبيق الأقسام التى تمت من الخطة المشار إليها.
- ينظر المؤتمر بعين التقدير والاعتبار إلى الجهود التى بذلك من الأقطار العربية لترجمة خطة ديوى والتعديلات التى أدخلت عليها. وينصح بتوجيه الاهتمام إلى تطوير الخطة العربية للتصنيف وعدم الاتجاه إلي تعدد التعديلات[1]."

فهذه تسع توصيات تتعلق سبع منها بالخطة العربية للتصنيف من زوايا متعددة، واثنتان بتعديلات ديوى والأنظمة المعمول بها فى المكتبات. وكل توصية تتعلق بحاجة معينة أو عنصر من العناصر أو رغبة أبداها الأعضاء، على ماسيأتى بعد قليل.

وقد تم الوصول إلى التوصيات السبع الأولى فى اليوم الأول من البحث فى لجنة التصنيف، وكانت أكثر التوصيات إثارة للجدل هى التوصية المتعلقة باستكمال الخطة العربية للتصنيف، والأعضاء يطالبون المنظمة بالاسراع فى استكمال الخطة على أن يتم ذلك فى عامين، والمنظمة تعرف حدودها المالية وقدراتها من هذه الجهة، وكان من بين الاقتراحات التى طرحت أن تطلب المنظمة من الأعضاء (أعضائها) المساهمة المالية فى العمل، أى انشاء صندوق لتمويل المشروع يساهم فيه أعضاء المنظمة فلما وصل البحث الى هذه النقطة واتفق على أن إتمام العمل يقتضى مساهمة الأعضاء مالياً وبشرياً استعيض عن هذا الاقتراح بأن تكون المساهمة من خلال لجنة وطنية تشكل لهذا الغرض فيكون اسهام كل دولة عضو بإعداد قسم أو أكثر من أقسام الخطة تتكفل به من جميع النواحى المادية والبشرية فى اطار خطة

(١) توصيات مؤتمر بغداد (ص ص ٥٠ ـ ٥٢).

عامة، وذلك حتى لاتتحمل المنظمة مسئولية توصية لايكون تنفيذها بيدها.

أما الجزء الخاص بديوى فقد تم بحثه فى اليوم التالى من عمل لجنة التصنيف، وكان أمام اللجنة دراسة خاصة بالتعديلات العربية لديوى تتناول بالنقد ديوى وتعديلاته فى شىء من التفصيل، وتبين مواضع النقص ومواضع الخطأ فى التعديلات المختلفة بحيث لايمكن الاعتماد عليها كأساس لأى عمل كبير من هذا النوع.

كما كان أمام اللجنة أكثر من تعديل لديوى كاملاً أو مختصرا، أو لجزء من أجزائه. ولو اتبع المؤتمر رغبات كل صاحب تعديل لأوصى بتطبيقها جميعا!! فكل يصر على أنه الأفضل والأحسن. وهذا فى حد ذاته دعا بعض الأعضاء إلى التوصية صراحة بوقف هذه التعديلات، لأن عددها الذى أصبح يزيد على العشرين، يثير الفوضى والبلبلة ويضع المصنفين فى حيرة من أمرهم.

وقد ارتأى البعض أن ينص صراحة على عدم الاستمرار فى التعديلات لتوحيد الجهود. ولكن مما لاشك فيه أنه لايمكن وضع قيد على حرية العمل، والتوصيات ليست إلزاما للناس بل هى تعبر عن وجهة نظر المجتمعين. كما أن هؤلاء الذين عملوا فى التعديلات لهم جهودهم ولهم اجتهادهم، ولذلك رأت اللجنة أن تنظر إلى الأعمال والجهود فى هذا الصدد بالتقدير لذاتها كأعمال علمية وإن كانت لاتشجع هذا الاتجاه وانما تنصح بالاهتمام باستكمال الخطة العربية حتى تكون جهودها فى الاتجاه الصحيح. فماذا تفعل المكتبات اذن؟

١ ـ إما أن تبدأ فى تطبيق الأقسام التى تمت من الخطة العربية، وذلك على أساس أن العملية ستكون بمثابة عملية اعادة تصنيف، ولا يمكن أن تتم عملية اعادة تصنيف، ولا يمكن أن تتم عملية اعادة التصنيف فى يوم وليلة. بل انها تستغرق عدة سنوات على الأرجح. فكلما تم جزء من الخطة أعيد تصنيف مجموعاته، وتنتهى اعادة التصنيف بإستكمال الخطة العربية. وقد يكون هذا دافعاً قوياً لاستكمال الخطة.

٢ ـ أو أن تستمر المكتبات فى اتباع الأنظمة أو التعديلات المعمول بها لحين استكمال الخطة، بدلاً من أن تتحول إلى احد التعديلات الجديدة التى لاتفضل القديمة بصورة حاسمة، ثم يتضح عند استكمال الخطة العربية أن الأمر يحتاج إلى إعادة تصنيف مرة أخرى، فتصبح العملية قيداً على العمل.

تترك للمكتبات الشاملة أن تختار. أما المكتبات المتخصصة فى العلوم التى أعدت لها تصانيف فهى حقل خصب لتطبيق هذه الأقسام، ومن ثم يطلب إليها تطبيقها.

وفيما يتعلق ببقية التوصيات فقد كانت هناك رغبة عامة جارفة للتوصية بسرعة استكمال الخطة على الأسس التى عرضت، ومن ثم كانت التوصية الأولى. وقد رغب بعض الأعضاء فى أن تخصص المنظمة دورات مركزة لتدريب المصنفين على الخطة، وهذا يتسق مع الرغبة فى تطبيق الأقسام التى تمت، وفى الاسراع فى استكمالها حتى لايفاجأ المصنفون بعمل لا صلة بينهم وبينه، بل ينمو على يديهم وعلى جرعات مستمرة، فيكون تآلفهم مع الخطة من العوامل التى تفيدها.

كما رغبوا أيضا فى تدريس موضوعات الخطة فى معاهد وأقسام المكتبات حتى تزرع أفكارها فى عقول الطلاب ليكونوا بعد تخرجهم عوناً فى اكمالها واستعمالها. بل لقد عبر بعض الأعضاء ـ ومنهم أساتذة للتصنيف ـ عن حاجتهم إلى دراسة موضوعات الخطة، هكذا دون حساسية أو تعال. فالكل يريد الاسهام فى العمل.

خامسا: المرحلة الخامسة: ما بعد مؤتمر بغداد

إن توصيات مؤتمر بغداد تغنى عن التعليق. فقد كانت قوية فى دعم الخطة العربية للتصنيف وتحديد طرائق عملية لاستكمالها من خلال أعضاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد اتفق خلال المؤتمر على أن يتم عقد المؤتمر الأول أو الاجتماع الأول للجنة العامة للخطة العربية للتصنيف ـ التى تتألف من رؤساء اللجان الوطنية للخطة ـ بعد أن تشكل اللجان الوطنية فى كل قطر، وترسل هذه التشكيلات إلى المنظمة، على ألا يقل عدد الدول المشاركة عن أربع.

وقد كان كاتب الدراسة يعمل وقتها فى قسم المكتبات بكلية اللغة العربية بالرياض، وكانت المنظمة ترغب فى عقد هذا الاجتماع الأول فى سنة ١٩٧٨، إلا أن النصاب المطلوب لم يكتمل إلا فى أوائل ١٩٧٩. وفى إبريل ١٩٧٩ أرسلت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كتاباً إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ـ التى كنت أعمل بها ـ من خلال اللجنة الوطنية للمنظمة ـ تطلب عقد الاجتماع الأول للجنة العامة للخطة العربية للتصنيف تحت سقف الجامعة. وقد رحبت الجامعة ـ مشكورة ـ بعقد هذا الاجتماع. وبينما كنا نستعد له حدثت ظروف سياسية معروفة جعلت عقد الاجتماع فى ذلك الوقت متعذراً.

بعد هذا أخذ عمل المنظمة طريقاً آخر واتجه وجهة أخرى، فاتجه عملها إلى تعريب نظام التصنيف العشرى لديوى، الطبعة الحادية عشرة المختصرة. وفى إشارة مقدمة هذا العمل الذى ظهر فيما بعد ـ إلى ماحدث فى مؤتمر بغداد بتر للحقائق فقد ذكرت مقدمة الطبعة ما يأتى:

«لمحة تاريخية: أوصى (مؤتمر الاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى) المنعقد فى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية فى الفترة من ٢٤ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر عام ١٩٧٣ أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (باتخاذ التعديلات العربية لنظام ديوى العشرى أساسا لعمل عربى موحد لهذا النظام، ويتخذ هذا التعديل أساساً لأعمال التصنيف للموضوعات العربية والاسلامية، وعهدت المنظمة إلى الدكتور عبدالوهاب أبو النور بإعداد هذه الدراسة بعنوان (التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى) وتم عرضها فى (المؤتمر الثانى للاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى) المنعقد فى مدينة بغداد بالجمهورية العراقية في الفترة من ٣ ـ ١٢ ديسمبر ١٩٧٧. وجرت دراستها ومناقشتها[١]».

هذا هو كل ماذكرته مقدمة العمل عن مؤتمرى الرياض وبغداد. وفيما ذكرته عن

---

(١) تصنيف ديوى العشرى: الطبعة الأولى. ـ الكويت: شركة المكتبات الكويتية، ١٩٨٤. المقدمة (ص ص ٢٦ ـ ٢٧)

هذين المؤتمرين والأعمال التى قدمتها إليها والتوصيات التى صدرت ـ فى هذا كله مايغنى عن التعليق، وإن الخط الرئيسى والصحيح الذى اقترح فى بغداد وعهد به إلى المنظمة، كان هو إستكمال الخطة العربية للتصنيف خدمة للثقافة العربية والإسلامية وتحقيقا لآمال وطموحات المكتبات العربية والإسلامية.

وأنا هنا أتحدث عن مستقبل الخطة العربية للتصنيف. ولذلك فلن أتحدث عن الترجمة المعدلة التى أعدتها المنظمة وربما عالجت مافيها فى مكان آخر.

مستقبل الخطة العربية للتصنيف والآن

ماذا عن مستقبل الخطة العربية للتصنيف؟ لقد مضى على مؤتمر بغداد مايزيد على عشر سنوات ولم يحدث أى تقدم فى اتجاه الخطة العربية، بل لقد حدث العكس كما رأينا. وخلال تلك السنوات ومنذ أحسست بأن عمل المنظمة قد اتجه وجهة مخالفة لما اتفقنا عليه فى مؤتمر بغداد، لم آل جهداً ولم أدخر وسعاً فى تقديم مشروع الخطة إلى الهيئات العلمية إيماناً منى بأن هذه الخطة مشروع علمى لايمكن لفرد واحد أن يقوم به، وحتى لو نجح إنسان فى اعداد الخطة ـ وهو أمر صعب ـ فماذا عن تطويرها واستمرارها ومتابعتها لخطى المعرفة. إن جهد الفرد معرض للتوقف فى أى وقت، ومهما طالت السنوات فلابد أن يتوقف هذا الجهد يوما ما، فهل يكون مصير الخطة هو مصير المشروعات التى توقفت فى العالم العربى وما أكثرها، وأقربها للذهن دائرة المعارف الاسلامية. على كل حال قدمت المشروع لعدد من الهيئات العلمية، وكذلك مشروع الببليوجرافيا الموضوعية العربية. ويؤسفنى أن أيا من هذه الهيئات لم توافق على تبنى هذين المشروعين أو أحدهما. ولست هنا ألوم أحداً، ولكنى أعتقد أن هذا الوضع جزء من الوضع العام للبحث العلمى فى بلادنا، وليس من السهل فى وضع عام بالصورة التى هو عليها الآن أن يبرز جزء معين ويشذ عن الوضع العام.

وأعيد إلى أذهان المثقفين والتربويين أننا فى الوطن العربى نفتقر الى عدد من المشروعات العلمية والثقافية الهامة وليس فقط إلى خطة عربية للتصنيف: فالمكتبة العربية تخلو حتى الآن من دائرة معارف عربية عامة، كما تخلو من معجم شامل للتراجم العربية، ومعجم لتراجم الأحياء، وقاموس شامل للغة العربية، كما أن المجال خال من البيبليوجرافيات بأنواعها تقريباً: البيبليوجرافية الوطنية، والبيبليوجرافيات الموضوعية، وغير ذلك من المشروعات التى لا يمكن أن تنهض الثقافة والبحث العلمى فى مجتمع إلا بها لأنها ركائز أساسية للثقافة والبحث العلمى[1]،[2].

ونحن نقرأ الكثير ونسمع الكثير عن الحاجة إلى وضع استراتيجية للثقافة العربية، واستراتيجيات للبحث العلمى، ولكن ما نسمعه ونقرؤه أكثر بكثير مما نراه ينفذ. وفى غياب الأعمال الكبيرة الأصيلة تجد الأعمال الصغيرة لها مكاناً، والذى أعتقده أننا فى العلم والثقافة والتربية شأننا فى ذلك هو شأننا فى المجالات الحياتية المختلفة - أعتقد أننا قد اعتدنا على دور المستهلك ولم نتقن بعد دور المنتج. والدور الأول دور سهل لا يحتاج إلى همة عالية أو روح وثابة أو جهد مضن، فى حين أن الثانى يحتاج إلى ذلك كله. ولذلك فمن الصعب ونحن على هذه الصورة أن نحرك الناس ليقوموا بأعمال لا تنهض هممهم للقيام بها لأنك فى هذه الحالة تكلف الأشياء غير طبيعتها وتكلف النفوس فوق طاقتها.

وليس معنى هذا هو اليأس، فطالما بقى الانسان حياً فهناك أمل. والآن مرة أخرى: ماذا عن المستقبل؟

لا مفر من العودة إلى العمل بالطريقة الأولى مرة أخرى، وأن يعمل صاحب الخطة بحسب طاقته فى إنجاز ما يمكن إنجازه، مع الانتظار والترقب أن يصلح الله

---

(١) المفروض أن يكون عمل لجنة الركائز الفنية لمتابعة مؤتمر بغداد دعوة أصحاب القضية. ويلاحظ أن صاحب الخطة العربية للتصنيف لم يدع إلى حضور هذا الاجتماع. الأمر الذى يدل على أن قرارا كان قد اتخذ بشكل مسبق.

(٢) عبدالوهاب عبدالسلام أبوالنور. الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين.ـ المقدمة : (ص ص ٢٦-٢٧).

أمر هذه الأمة، ومع بذل الجهد فى شرح المشروع وإبراز أهميته حتى يأتى وقت يجد فيه العمل طريقه إلى الاكتمال[1].

أما خطة العمل بمشئية الله تعالى فهى كما يلى:

١- إصدار المجلد الأول من الخطة العربية للتصنيف، ويتضمن :

- المقدمات

- الأوجه العامة، ومنها القائمة الجغرافية أو قائمة الأماكن. وقد أنجز جزء من هذا العمل.

٢- إصدار الطبعة الثانية من تصنيف علوم الدين الإسلامى. ومادة هذه الطبعة جاهزة. وأنجز بالفعل جزء منها.

٣- مراجعة التصنيف الخاص بالتربية وإصدار الطبعة الثانية منه.

٤- إعداد تصانيف لبقية العلوم العربية والإسلامية. مثل اللغة العربية والأدب العربى والتاريخ والجغرافيا، الخ.

وفى الخطة العاجلة إعداد تصنيف للغة والأدب.

٥- كل الأعمال السابقة تهىء لطبعة متكاملة حتى ولو كانت مختصرة للخطة العربية للتصنيف، تكون أساساً لتطوير الخطة فيما بعد.

---

(١) قام الأستاذ فؤاد حمد رزق فرسونى بدراسة الاصدارة العربية من تصنيف ديوى العشرى. وقد سجل عددا كبيراً من الملاحظات والانتقادات التى توضح كثيراً من العيوب فى المعالجة وأوجه الضعف التى تنطوى عليها هذه الإصدارة، والأخطاء الفنية، والأخطاء فى عرض التدرج الخ، مما يطول ذكره وقد فهم مما كتبه ان هذه الاصدارة تنسخ حرفياً تصنيفنا لعلوم الدين الإسلامى:
فؤاد حمد رزق فرسونى. الاصدارة العربية من تصنيف ديوى العشرى .- مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ٨، ع يناير ١٩٨٨، جمادى الأولى ١٤٠٨هـ (ص ص ١٠١-١٤٢).